العدد السادس ٢٠٢١م

مجلة
جامعة جنوب الوادي
الدولية للدراسات القانونية

الآثار الاقتصادية للجرائم المعلوماتية وسبل مكافحتها

إعداد
أبو بكر أحمد همام عبد المجيد

باحث دكتوراة
قسم الاقتصاد والمالية العامة

مقدمة البحث

كشفت السنوات الأخيرة مخاطر التقدم التكنولوجي والتطورات السريعة والمذهلة في هذه التكنولوجيا التي جاءت لخدمة الإنسان، إلا أنه لم يرق للبعض أن يحسن استخدامها، فأساء استخدامها وألحق الضرر بأخيه الإنسان، فسبه وقذفه وسرق ماله وأتلف محتويات وأنظمة حاسوبه، لنجد أنفسنا أمام صنوف شتى من الجرائم الإلكترونية.

وإزاء ذلك يبرز دور كل منا في محاربة هذه الجريمة وصد مرتكبيها، ولاسيما رجال القانون حيث أنها تعتبر تحدياً كبيراً أمامهم وذلك لاختلافها النوعي عن الجريمة التقليدية، فالمجرم الإلكتروني يسب ويسرق ويخرب وهو في بيته ولم يغادر مكانه ودون أن يبذل الكثير من الجهد.

ونجد أن الجرائم الالكترونية لها تأثير واضح وملموس من الناحية الاقتصادية وذلك مع تزايد نسبة الجرائم الالكترونية وتنوع طرقها لاشك انها تلحق خسائر مادية كبيرة وفادحة اكثر مما تسببه الجرائم التقليدية ليس فقط على مستوى الفرد بل تتعداه الى مستوى المنظمات والجهات والمؤسسات وهذا بالطبع يؤثر بشكل سلبى على الاقتصاد وما نواجهه وهو هجوم شرس من أشخاص ومجموعات ومنظمات محترفه من توسع استخدام الكمبيوتر والانترنت.

ثانياُ: مشكلة البحث:

لا يمكن إنكار المزايا التى قدمتها تكنولوجيا الإعلام والإتصال فى كافة مجالات الحياة إذ وبالقدر الذي ساهمت المعلوماتية فى النهوض والتقدم الراقي ، بقدر ما ساهمت فى بروز نوع مستحدث من الجرائم وهو الجرائم الإلكترونية.

وإذا نظرنا إلي عالم الانترنت يحاول المخترقون والجواسيس والإرهابيون والعابثون الاستفادة قدر الإمكان من توسع استخدام الانترنت، وذلك بنشر فيروساتهم المدمرة لتعطيل أجهزة وقطاعات حكومية وإيقاف الخوادم والحاسبات عن العمل أو تجميد الشبكة بكاملها، وقد يقومون باختراق الأنظمة ومسح البيانات والقيام بالسرقات الإلكترونية وانتحال الشخصية والابتزاز ونشر إشاعات عبر الانترنت، حيث أن هذا النوع من الجرائم الإلكترونية له تأثيرات كبيرة ويسبب تقلبات خطرة من الناحية الاقتصادية في حال عدم التصدي لها.

فالأثار الاقتصادية للجرائم المعلوماتية أحد أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها المؤسسات والشركات على مستوى المنطقة والعالم، وباتت تشكل خطراً حقيقاً يحدق بالجميع وخصوصاً من الناحية الاقتصادية، حيث تخلف وراءها خسائر كبيرة.

ثالثاً: تساؤلات البحث

١. ما الأثار الاقتصادية للجرائم المعلوماتية وسبل مكافحتها؟

٢. ما الحلول المقترحة لمواجهة الأثار الاقتصادية للجرائم المعلوماتية وسبل مكافحتها؟

رابعاً: أهداف البحث

- التعرف علي الاثار الاقتصادية للجرائم المعلوماتية وسبل معالجتها.
- وضع مجموعة من التوصيات لمواجهة الاثار الاقتصادية للجرائم الالكترونية وسبل معالجتها.

خامساً: أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في هذا الموضوع لما يكتسبه من جدة وغموض، امام انتشار ظاهرة الجريمة المعلوماتية او جرائم الالكترونية، نتيجة لما تشاهدة مقاهي الانترنت من اقبال واسع وادمان شبابنا على شاشات الكمبيوتر، وربط اغلب بيوتنا ومؤسساتنا واداراتنا بالشبكة المعلوماتية، مما يدفعنا للبحث عن الاسلوب الامثل للتعامل مع هذه الظاهرة التي تغزو مجتمعنا بمختلف فئاته.

ولموضوع البحث أهمية من الناحية النظرية والعملية لكونه يمس كثيرا من مصالح المجتمع وعلى وجه الخصوص المصارف من خلال التعامل الإلكتروني والسحب من الأرصدة بواسطة البطاقة الممغنطة أو الدفع الالكتروني، وأيضا المساس بالحياة الخاصة للأفراد عن طريق التسجيل وغيرها من المجالات التي تدخل في استعمال الحاسب الآلي.

سادساً: منهج البحث:

١. اعتمد الباحث علي المنهج الوصفى حيث يعتمد المنهج الوصفى على دراسة الظواهر والمشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقه علمية ومن ثم الوصول الى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر لحل المشكلة المحددة، ويتم استخدام ذلك فى تحديد النتائج.

٢. خطة البحث

٣. المبحث الاول: الأثار العامة

٤. المطلب الأول: تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة:

المطلب الثاني: زيادة معدلات الفقر:

المطلب الثالث: إهدار الموارد الاقتصادية

المطلب الرابع: تشجيع استهلاك السلع الأجنبية:

٥. المبحث الثاني: الأثار الخاصة
المطلب الأول: أثار جرائم المعلوماتية على الأفراد:
المطلب الثاني: أثار جرائم المعلوماتية على المجتمع :
المطلب الثالث: أثار جرائم المعلوماتية على الشركات والبنوك:

مبحث تمهيدى

الإطار النظري للبحث

تمهيد

لقد صاحب ظهور شبكة الانترنت تطورات كبيرة في شتى المجالات حيث أصبحت معظم المعاملات تتم من خلال هذه الشبكة، مثل البيع والشراء مما نتج عنه تطور وسائل الدفع والوفاء وعليه تطورت صور الجرائم الاقتصادية فظهرت السرقة عبر الانترنت، جرائم السطو على أرقام بطاقات الائتمان والتحويل الالكتروني غير المشروع للأموال، الاحتيال باستخدام بطاقات الدفع الالكتروني، القمار وغسيل الأموال عبر الانترنت، تجارة المخدرات عبر الانترنت، تخريب المعلومات وإساءة استخدامها، تزوير البيانات والعلامات التجارية.

ولاشك أن للجرائم المعلوماتية آثاراً وأضراراً إقتصادية خطيرة، فهي تزرع الأحقاد بين الناس، فضلاً عما يحدث في العصر الحاضر على مستوى الدول والمجتمعات العالمية سواء كانت نامية أم متقدمة على حد السواء من انتهاك للموارد الاقتصادية وتدمير لها أو تعطيلها واختلاس للأموال.

وفيما يلي بيان بعض هذه الاثار بصفة عامة وكذلك بصفة خاصة التي تبين مدى خطورة جرائم المعلوماتية:

المبحث الاول
الاثار العامة

وفيما يلى يتناول المبحث عدة مطالب وهى : -

المطلب الاول
تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة

أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الإنتاج، وبالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدلات البطالة، وهكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة ومنذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة، كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف وزيادة معدلات البطالة (ماهر أحمد: ٢٠٠٠، صـ ٨٣).

يتضح من ذلك أن البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية تعني عدم العمل لإشباع حاجات الإنسان ورغباته، وكلما زادت الجريمة المعلوماتية زاد معدل البطالة بكافة أنواعها ومن ثم تأثيراتها على التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على المال والنفس وهذا الوضع يكون سببا رئيسيا في زيادة نسبة الجريمة، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل الأجهزة الأمنية.

المطلب الثانى
زيادة معدلات الفقر

تعد شبكة الإنترنت في العالم وخاصة في الدول العربية من أعلى الشبكات في العالم من حيث الكلفة مما يحمل الفرد أعباء وفواتير مالية قد تثقل كاهله وكاهل أسرته، ولا شك أن للفقر أثره الكبير في زيادة الجرائم، فهناك ارتباطا وثيقة بين الجريمة والفقر، فالبيئة التي فيها الفقر والبطالة هي البيئة التي تكثر فيها جرائم المال والاغتصاب والقتل ونحوها(سامية حسن ، ١٩٨٣ ، صـ ١١٢- ١١٨، صـ ١٨٤).

والجدير بالذكر أن للفقر كدافع لجريمة المعلوماتية له أثار اقتصادية منها: (علي محيي الدين القره داغي: ٢٠٠٩)

أ- زيادة الاستغلال والاحتكار: وبالتالي يزداد الفقراء فقراً، والأغنياء غنى، لأن الفقراء بسبب حاجتهم الشديدة يكونون غير قادرين على المنافسة، فيخضعون لشروط الأغنياء والشركات.

ب- انخفاض مستوى الانتاج: وبالتالي انخفاض الدخل والاستثمار، والادخار، لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع، يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض، بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتبلورة التي تزيد في الانتاج، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالي فيكون إنتاجه قليلا في مختلف المجالات.

المطلب الثالث

إهدار الموارد الاقتصادية

إن المعلوماتية عن طريق الحاسب الالي وشبكة الانترنت لهما جاذبية في العرض وسهولة في الشراء مما ينذر بوقوع المستهلكين في شراء كماليات ربما لا يحتاجونها فعلا، مما يثقل كاهل الفرد أو المجتمع بالمصروفات ويمنعه من توجيه موارده لبناء مستقبله، فحدوث الجريمة المعلوماتية، بل التفكير فيها يعد تدميراُ للمجتمع لأن إهدار الموارد الاقتصادية ينتج عنه أضرارا اقتصادية تنعكس سلبا على الفرد والمجتمع بكامله وتمس كذلك بسيادة الدولة.

المطلب الرابع

تشجيع استهلاك السلع الأجنبية

يعد تنمية السلع الوطنية مطلباً اقتصادياً ملحاً إلا أن شبكة الإنترنت قد وفرت فرصة للمنتجات الأجنبية بغزو السوق المحلية دون أن تضطر إلى فتح فروع لها في البلاد النامية وخاصة العربية، وذلك عن طريق منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثانى
الاثار الخاصة

إن الحروب الرقمية كمختلف الحروب، حيث تسعى إلى سيطرة طرف على طرف آخر، ومن ثم تحدث أثارا خطيرة تهدد أمن الفرد والمجتمع إقتصادية واجتماعيا وكذلك تنعكس أثارها على الشركات والبنوك والجهات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وفيما يلي بيان هذه الآثار ما يلي:

ونتناول هذه الاثار في عدة مطالب على النحو التالى :

المطلب الاول
أثار جرائم المعلوماتية على الأفراد

أصبح الفرد ينجز تعاملاته ويدير أعماله وبحوثه ويتواصل مع العالم الخارجي بواسطة استخدام الانترنت(١)(مني شاكر فراج العسبلي: ٢٠٢٠م).

يمكن إيجاز آثار جرائم المعلوماتية على الفرد والتي تؤثر على الجانب المادي لديه: (مني شاكر فراج العسبلي)

١- سرقة الهوية الشخصية.

٢- سرقة بطاقة الائتمان الخاصة به.

٣- الابتزاز والتهديد.

٤- عمليات احتيال.

٥- تحويل أو نقل حسابه المصرفي.

٦- نقل ملكية الأسهم.

٧- زيادة الفواتير بتحويل فواتير المجرم للضحية.

المطلب الثانى
أثار جرائم المعلوماتية على المجتمع

إن آثار جرائم المعلوماتية شأنها شأن الاثار الخاصة بالجرائم الاقتصادية، إذ أن الأخيرة تعد أحد صور الجرائم المعلوماتية التي ترتكب عبر شبكة الانترنت ولاتختلف أثارهما إختلافا كبيراً من الناحية الاقتصادية على المجتمع، ويمكن إيجاز آثار الجرائم المعلوماتية على المجتمع والتي تؤثر على الجانب المادي لديه :

أ- **إفساد السياسات الاقتصادية النقدية:** يعمل هذا النوع من الجرائم على إفساد السياسات الاقتصادية النقدية منها والمالية فعملية التسويق الالكتروني وكافة المعاملات التجارية دون رقابة فعالة، من شأنه أن يزيد من :

(١) **التهرب الضريبي:** للتهرب الضريبي آثار خطيرة تؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية التي تقتضي معاملة الأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع، مما يترتب عليه في النهاية إخلال الجرائم المعلوماتية بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.

٦. هناك آثار خطيرة للتهرب الضريبي منها: (كمال أمين الوصال: ، ٢٠٠٩، صـ ٣٢٩)

٧. ١- انخفاض حصيلة الموارد العامة للدولة.

٨. ٢- فرض ضرائب جديدة.

٩. ٣- الحصول على قروض خارجية تغطية العجز المالي.

١- الإصدارات النقدية لتغطية العجز المالي.

٢- الإخلال بأهم قواعد التشريع الضريبي(قاعدة العدالة).

٣- انتشار آفة الفساد،وانعدام العدالة والأمانة، وضعف التضامن بين أفراد المجتمع.

(٢) **تغيير سعر صرف العملة الوطنية:** مقارنة بالعملات الأجنبية يدفع بتجار العملة إلى توجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة أو تمويل أنشطة محظورة، مما يفضي في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات واستمراريته، وربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج وهذا مما يجعلها تعيش في دوامة من القروض وما لذلك من أثار سيئة على الاقتصاد (Adese.Ackerman.١٩٩٩.pp.٧١-٧٢)، وهو ما يقلص من فرص تحصيل الدولة لمزيد من العملات الحرة.

(٣) **القيود على السلع المستوردة:** كما أن وضع الضوابط والقيود على السلع المستوردة سيزيد من حجم التهريب وهو ما سيؤدي إلى المزيد من الفساد والتمرد على الدولة وذلك عن طريق ما يعرف بالاقتصاد الخفي التي تشمل أنشطته، الدخول المولدة بطرق شرعية وقد تكون بطرق غير شرعية ولكن لا يعلن عنها للإدارات الضريبية، وكذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل الاتجار بالمخدرات والقمار والتهريب وغيرها، فالقيود على السلع المستوردة ليس شرطا مطلقة لزيادة حجم التهريب، طاما أن هناك ضوابط ومباديء حاكمة ومفعلة، ونشير في هذا المقام تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي تدعم التجارة البينية بين الدول العربية وتدعيم إقتصادياتها.

ب- **عدم الاستقرار النشاط الاقتصادي والاستثماري:** لجرائم المعلوماتية أثر حقيقي على عدم الاستقرار الأمني في المجتمع من نشاط اقتصادي واستثماري، ففي جو ينعدم فيه الاستقرار الأمني، يجعل رجال الأعمال والمستثمرين ينفرون ويحجمون عن استغلال رؤوس أموالهم في تلك البلدان، وهذا منعكس خطير يعمل على الركود الحتمي للنشاط الاقتصادي.

ج- إهدار الموارد البشرية وتعطيلها: إن لجرائم المعلوماتية آثاراً جسيمة على المردود البشري في المجالات التجارية والصناعية وكذلك الإدارية، فإهدار الموارد البشرية وتعطيلها يؤثر على مستوى كفائتها، كما هو الشأن للآثار السلبية الناجمة عن استهلاك المخدرات والمسكرات التي تؤثر على سلوك وقدرة الأفراد على العمل، فكل ذلك يعمل على تدني كفاءة العمل ومردوديته وبالتالي تدني الدخل وانخفاض مستوى المعيشة (مريم الشرع).

د- **زيادة الإنفاق المالي لمكافحة الجريمة المعلوماتية:** من آثار الجريمة المعلوماتية أيضا زيادة الإنفاق المالي لمكافحتها، فإذا زادت تلك الجرائم دعت الضرورة إلى توجيه طاقات بشرية ومادية لمعالجتها، وما تتطلبه من تكاليف مالية معتبرة تشكل عبئا على المجتمع كما تؤدي تلك النفقات إلى تقليص حجم الدخل القومي ((مريم الشرع ، ١٢، ١٣).

المطلب الثالث

أثار الجرائم المعلوماتية على الشركات والبنوك

إن المصارف والبنوك تمارس عديداً من الأنشطة التجارية باعتبار أن العمليات المصرفية عمل تجاري بحسب موضوعه والملاحظ أن العمليات المصرفية قد وصلت إلى درجة عالية من الكفاءة التقنية بحيث أصبحت تواكب تطورات الثورة المعلوماتية فى زمن العولمة.

لقد أحدث عصر تقنية الاتصالات الحديثة المتمثلة بشبكة الإنترنيت نقل نوعية في التعامل التجاري، حيث أزالت هذه التقنيات الحدود الاقتصادية بين الدول، ولما لهذه التقنيات من اثر كبير في تمكين الشركات من تحقيق إيرادات وأرباح والسعي إلى

المنافسة واكتساح الأسواق العالمية ونتلمس ذلك في مدى تاثير الشركات دولية النشاط أو عابرة الحدود أو متعدية الجنسيات ، فلقد أدي نشاط هذه الشركات إلى نتائج سلبية في مختلف مجالات الحياة على الدول النامية خاصة على النشاط الاقتصادي(بول سمبزى، صـ ٧٩).

إلا أن الثورة المعلوماتية لها آثار سلبية خطيرة على الشركات والبنوك ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

أ- **أثار جرائم المعلوماتية على الشركات:** تمثل جرائم المعلوماتية هاجساً مخيفاً بالنسبة للكثير من المواقع الكبرى والشركات العملاقة، وتقوم بدفع ملايين الدولارات الحماية أنظمتها الإلكترونية، خوفا من الاختراق والتلاعب بحساباتها، ورغم ذلك فإن مافيا الإنترنت في كل عام تكبد كبرى الشركات بالإضافة إلى الحكومات خسائر فاتحة، ولاتزال الشركات تقع ضحية لخطط مرتكبي الهجمات الإلكترونية منذ عام ١٩٩٩، عن طريق إنشاء مواقع على الإنترنت لنشر الشائعات حول بيع الشركاء والشخصيات التي تمتلكها حتى تؤثر على الوضع المادي لهذه الشركاء وتفقد الثقة لها في سوق الاعمال والتهديد بذلك، وكذلك تزوير بعض المستندات الخاصة ببعض العملاء أو المستندات الخاصة ببيع الأصول والمصانع والشركات والأراضي وغيرها ثم القيام بعد ذلك بابتزاز أصحابها للحصول على المال حتى يمكن التنازل عن هذه الممتلكات (موقع العربية مليار دولار خسائر الشركات من الجرائم الإلكترونية).

١١. وقد تمثلت الهجمات الالكترونية فى المنطقة فى سرقة البيانات والإحتيال الالكترونى والتصيد وغيرها من الانواع الاخرى وتراجع أسباب أرتفاع الهجمات السيبرانية فى المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى الى عظيم انتشار البرمجيات الحديثه فى المنطقة أكثر من غيرها من المناطق الأخرى وأرتفاع عملية الإحتيال

عبر الفاكس بشكل أعلى من المعتاد عليه غالبا والتى يصعب تتبعها من خلال النظام المركزى للشركات

١٢. وقد وجدت دراسة حديثة أجرتها وكالة الامن السيرانى الأسترالى(ACSC) التابعة للحكومة الأسترالية فى يوليو ٢٠١٩ ويونيو ٢٠٢٠ أن هناك ٥٩.٨٠٦ تقرير عن جرائم الانترنت حيث تم الابلاغ عن الجرائم وليست الاختراقات وهو متوسط ١٦٤ جريمة الكترونية فى اليوم أو ما يقرب من واحد كل عشر دقائق ، حيث تستهدف تلك الهجمات الالكترونية الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وسنوضح فى الجدول الاتى النسبة الخاصة للهجمات الالكترونية على الشركات الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة لعام ٢٠٢٠ :

١٣. جدول (١)

١٤. آثار الهجمات الإلكترونية على الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

الشركات المستهدفة قبل الهجمات الاالكترونية	النسبة المئوية للهجمات الالكترونية
الشركات الصغيرة والمتوسطة	%٤٣
الشركات الكبيرة	%٢٦

يتضح من الجدول أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتعرض لنسبة ٤٣% من الهجمات الألكترونية وذلك لانها تسمح بالعمل عن بعد دون وجود خطه ضد الهجمات الالكترونية بينما الشركات الكبيرة تتعرض للهجمات بنسبة ٢٦%، ورغم وجود احتياطات امنية لصد الهجمات الالكترونية الا انه الشركات الكبيرة تضطر لدفع فدية لإستعادة البيانات الخاصة بها حيث بلغت ٢٦% حيث بلغ متوسط الفدية المدفوعة للشركات ١٧٠.٤٠٤ دولار امريكيا ، كما نجد أن الشركات الكبرى حول العالم تتكبد خسائر ٢٥ دولار فى الدقيقة الواحدة بسبب الهجمات الالكترونية .

مما سبق يتضح أن آثار الجرائم المعلوماتية على الشركات تتمثل فى:

١- الإطلاع على معلومات سرية لصفقة أو مناقصة أو أمور تسويقية خاصة والاستفادة منها.

٢- العبث بمخازن المعلومات الخاصة بالشركة بحذفها أو تعديلها أو تعطيل الوصول إليها.

٣- سرقة الأموال وتحويل حسابات مصرفية الخاصة بالشركة.

٤- الغش في المعاملات الالكترونية كالتغيير في المبيعات.

٥- عمليات الاحتيال.

٦- التهديد والابتزاز.

٧- اختراق الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، مما تعاني معه الشركات من هبوط في أسهمها.

ب- أثار جرائم المعلوماتية على البنوك: وقد باتت الهجمات الإلكترونية وعمليات السطو على البنوك تشكل تهديدا كبيرا للمؤسسات المالية والبنوك وأصحاب الشركات، فعملية السطو على البنوك لا تحتاج لأدوات مسلحة أو ارتداء الأقنعة بل تتم عمليات السطو على البنوك الآن من خلال الاختباء من خلف شاشات أجهزة الكمبيوتر (بوسي عبد الجواد: ٢٠١٣).

فهناك طرق متعددة لمجرمي الإنترنت في عمليات السطو على البنوك، فمنهم من يستخدم الحسابات الخاصة بالعملاء في البورصة ويربح منها كثير من المال، وهناك من يستخدمها في عمليات البيع والشراء، والبعض الآخر يقوم بوضع رقم بطاقة الائتمان الخاصة بأحد العملاء في عمليات التسويق الإلكتروني، وذلك بالقيام بالدخول على مواقع بعض البنوك وافساد بعض مواقع المعلومات وسرقة بعض الممتلكات، والتلاعب في بعض الأصول والملفات التي تحفظ حقوق الأفراد والقيم

بابتزازهم والحصول على المال منهم نتيجة هذه السلوكيات غير الأخلاقي(منصور بن عبد الرحمن بن عسكر، ٢٠٠٥، ص١٣-١٤).

١٥. إن مسألة سرقة المال المعلوماتى أثار الكثير من الجدل ، وتكمن الإشكالية الأساسية فى مدى تطبيق نصوص العقوبات التقليدية على جريمة سرقة المال المعلوماتي لدى البنوك ، على اعتبار أن هذه النصوص وضعت أساساً لحماية الأشياء المادية فى مواجهة صور التعدى المألوفة، والذي يتعذر معه تقرير المسئولية الجزائية على أفعال التعدي لمكونات الأنظمة المعلوماتية ذات الطابع المعني بالسرقة، ومن جهة أخرى أن تطبيق هذه النصوص قد يتعارض أحياناً والطابع الخاص للوسائل المعلوماتية المستحدثة لتنفيذ الجريمة .(مجموعة من الباحثين تحت إشراف د/مجدوب نوال، **مرجع سابق**، ص٢٨٠)

ولا شك أن لجرائم المعلوماتية أثارها على البنوك من خلال:

١-السطو الإلكتروني.

٢-العبث بمخازن المعلومات الخاصة بالبنك بحذفها أوتعديلها أوتعطيل الوصول إليها.

٣-تعطيل النظام.

٤-نقل ملكية الأسهم.

٥- اختراق الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك وتزوير البيانات.

وعلى الرغم من فشل معظم الهجمات الإلكترونية على الأنظمة الاستراتيجية الأساسية، إلا أن نجاح بعض هذه الهجمات المنفردة وتزايد أعدادها يؤكّد ارتفاع مخاطر هذه الهجمات، هذا إذاأخذنا في الاعتبار ازدياد ترابط وتشابك النظام العالمي الاقتصادي والمالي مما قد يؤدي إلى إعاقة في بعض الأنظمة التي لا يمكن إلغاؤها والتغلب عليها.

٤- أثار جرائم المعلوماتية على المؤسسات والجهات الحكومية وغير الحكومية:

(مني شاكر فراج السبلى: ١٩٩٨)

أ- **جرائم المعلوماتية التي قد تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية:** وتعرف المؤسسات الاقتصادية بأنها : "هي كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا، في إطار قانوني، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج، أوتبادل السلع والخدمات، أو القيام بكليهما معا (إنتاج + تبادل)، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، مالم تؤثر عليها عوامل خارجية أو داخلية تعرقل اهدافها مثل جرائم المعلوماتية، وهذه الجرائم لاشك أنها تؤثر على الجانب المادي لدي هذه المؤسسات وذلك عن طريق:

١- الإطلاع على معلومات سرية والاستفادة منها

٢- العبث بمخازن المعلومات الخاصة بالمنظمة أو المؤسسة بحذفها أو تعديلها أو تعطيل الوصول إليها.

٣- سرقة الأموال وتحويل حسابات مصرفية الخاصة بالمنظمة أو المؤسسة

٤- عمليات الاحتيال.

٥- الابتزاز والتهديد.

٦- اختراق الموقع الإلكتروني الخاص بالمنظمة أو المؤسسة.

ب- جرائم المعلوماتية التي قد تتعرض لها الجهات والأجهزة الحكومية:

يستهدف قراصنة الإنترنت اختراق الشبكات وتخريبها لكافة الجهات والأجهزة الحكومية، وهي تكلف الاقتصاد العالمي عشرات المليارات من الدولارات، وتتركز تلك الهجمات على المواقع الحكومية، إضافة إلى الحسابات البنكية للأشخاص وذلك بهدف توليد الاضطراب ومحاولة لزعزعة الأمن والاستقرار وتحميل الدولة خسائر مالية(ابراهيم محمد باداود).

نتائج البحث

لقد توصل البحث الى العديد من النتائج وهي:

١- أن الجرائم الالكترونية تشكف عن خطورة اجرامية كبيرة لدى مرتكبيها بالنظر الى نواياه وقصده الاجرامي واساليب نشاطه او لما يلحقه من ضرر بالغ بالتنمية الاقتصادية بالدولة سواء تم ذلك مباشرة او بصورة غير مباشرة .

٢- ان انفتاح الاسواق المالية والعالمية وتحرير التجارة الدولية يترتب عنه رفع القيود بين حركة الاشخاص والسلع عبر الحدود ونجم عن ذلك تزايد نشاط العصابات الاجرامية .

٣- ضرورة توافر ادارات متخصصة في مكافحة الجرائم المعلومتية وكذلك اعضاء نيابة وقضاة متخصصون في تحقيق هذه الجرائم والحكم فيها نظرا لطبيعة هذه الجرائم تكنولوجيا وتشريعيا .

٤- للجرائم اثر حقيقي على عدم الاستقرار الامني في المجتمع من نشاط اقتصادي واستثماري .

٥- لابد وجود مجموعة من القواعد التي تشمل على اليات التي تنظم اعمال جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها ونقلها وكذلك وضع القواعد التني تنشئ للافراد الحقوق المعلوماتية المتعلقة بتنظيم المعلومات لشبكة الانترنت والتي يتم من خلالها تنظيم الدخول الى المواقع الخاصة بها وحقوق اصحابها لسلامتها وصحتها وقدرتهم على تغييرها .

توصيات البحث

في ضوء ما تم عرضه من اطار نظري للدراسة تمكن الباحث من التوصل الى مجموعة من التوصيات المقترحة لمواجهة اثر الجرائم الالكترونية على الاقتصاد المصري كما يلي:

١-ضرورة رسم سياسات دولية تفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جرائم الانترنت وضرورة التدخل الحكومي الدولي وذلك لحماية اقتصاد الدول من سرقة المعلومات الخاصة باقتصادها والحفاظ على التنمية الاقتصادية

٢-توعية الافراد ونصحهم لماهية الجرائم الالكترونية وكل ماترتبت عليها من مخاطر وتوعيتهم على الحفاظ على سرية المعلومات بالعناوين الالكترونية والحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية

٣-عدم الاحتفاظ بأي معلومات شخصية في داخل جهازك كالرسائل وارقام الحسابات او الملفات المهمة أو غيرها من معلومات بنكية.

٤-ضرورة المواجهة الدولية للفقر وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي من افراد المجتمع للحد من خطورة الجرائم الاقتصادية.

٥-القيام بانشاء شركات تامين عالمية لتامين الشركات والبنوك والمؤسسات الاقتصادية ضد الاعتداءات الهجمات الالكترونية ضد تلك الشركات والمؤسسات الاقصادية تامينا كافيا يحد من اختراق الانظمة الخاصة بتلك المؤسسات

٦-تفعيل مشاركة للمواطنين في مكافحة الجرائم المعلوماتية وذلك من خلال الخطوط الساخنة تتلقى البلاغات المتعلقة بهذه الجرائم ولاسيما الجرائم الاخلاقية لحالات الاعلان عن الجرائم التي تقع حساباتهم البنكية والمؤسسات الاقتصادية.

٧- ضرورة اتخاذ المؤسسات الاقتصادية كالبنوك والشركات والقطاعات المصرفية لاجراءات الحماية الامنية المصى بها وفق المعايير العالمية لحماية بياناتها وانظمتها الحاسوبية من الاختراق ووضع سياسة امنية يتم مراجعتها بشكل دوري.

٨- ضرورة المواجهة الدولية للفقر وتحدي العولمة .

٩-أهمية انشاء قسم جديد بكليات الحقوق بالجامعات لدراسة الحماية القانونية المعلوماتية أو تحت مسمى آخر (قانون المعلوماتية والانترنت).

المراجع

١. ابراهيم محمد باداود: حماية المواقع الحكومية، موقع المدينة،٢٦-١-١٤٣٦هـ،ع ١٨٨٣.
www.mcs.gov.sa/Information Center

٢. بوسي عبد الجواد: شن الهجمات الإلكترونية يؤدي إلى تراجع الثقة في التعاملات البنكية، الأهرام الرقمي نقلا عن لغة العصر، ١أغسطى ٢٠١٣،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=١٣٨٢٥٨٨&cid=١٤٢٦٨

٣. بول سمبزى: من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني بدور الشركات المتعددة الجنسيات مجموعة باحثين، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ش.م.ل، بيروت.

٤. بولو مورو :الفساد: الأسباب والتنمية، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨.

٥. سامية حسن الساعاتي:الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣ .

٦. علي محيي الدين القره داغي: آثار الفقر، ١٥ يوليو ٢٠٠٩.

٧. علم الدين بانقا، مخاطر الهجمات الإلكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية : دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، **سلسلة دراسات تنموية**، العدد٦٣، ٢٠١٩.

٨. كمال أمين الوصال: الفساد، دراسة في الأسباب والاثار الاقتصادية، مجلة عالم الفكر، مج ٣٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٩.

٩. ماهر أحمد: **تقليل العمالة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

http://www.qaradaghi.comlportal/index.php?option=com _ _

١٠. مريم الشرع: رؤية إسلامية حول الجريمة الاقتصادية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، د.ن، صد ١٢ وما بعدها.

١١. منصور بن عبد الرحمن بن عسكر: دور المؤسسات الاجتماعية في التبصير من جرائم تقنية المعلومات، بحث منشور على موقع ملتقى الإعلاميين، ٢٠٠٥.

١٢. مني شاكر فراج العسبلي: تأثير الجريمة الالكترونية على النواحي الاقتصادية، كانون اونلاين،(مأخوزة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٣م)

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/٣٢٠٩٢٠

١٥. ناصر دادي عدون: إقتصاد مؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ١٩٩٨.

مواقع وابحاث انجليزية :

١٣. Adese.Ackerman.:**corruption:Astudy in politcaal economy**,New-york Academic press.١٩٩٩.pp.٧١-٧٢.

١٤.موقع العربية مليار دولار خسائر الشركات من الجرائم الإلكترونية،

www.alarabiya.net

١٥. World Economic Forum, (٢٠١٨), "The Global Risks Report ٢٠١٨: Insight Report, ١٣th Edition",

http://www٣.weforum.org/docs/WEF_GRR١٨_Report.pdf

الفهرس

مقدمة البحث ٣٤٨
المبحث الاول : الاثار العامة ٣٥٢
المطلب الاول ٣٥٢
تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة ٣٥٢
المطلب الثانى ٣٥٣
زيادة معدلات الفقر ٣٥٣
المطلب الثالث ٣٥٤
إهدار الموارد الاقتصادية ٣٥٤
المطلب الرابع ٣٥٤
تشجيع استهلاك السلع الأجنبية ٣٥٤
المبحث الثانى : الاثار الخاصة ٣٥٥
المطلب الاول ٣٥٥
أثار جرائم المعلوماتية على الأفراد ٣٥٥
المطلب الثانى ٣٥٦
أثار جرائم المعلوماتية على المجتمع ٣٥٦
المطلب الثالث ٣٥٨
أثار الجرائم المعلوماتية على الشركات والبنوك ٣٥٨
نتائج البحث ٣٦٥
توصيات البحث ٣٦٦
المراجع ٣٦٨
الفهرس ٣٧٠